الاقتصاد الحقيقي وعلاقته بالاقتصاد الافتراضي

د. سعداوي موسى- جامعة المدية
د. حميدوش علي- جامعة المدية
saadaoui_moussa@yahoo.fr

مقدمة:

علم الاقتصاد هوعلم الندرة وعلم توزيع الثروة وهو العلم الذى يهتم بتحقيق درجة من الإشباع المادي للإنسان من خلال تحديد السلع والخدمات التى يتم إنتاجها وكمياتها وكيفية الإنتاج ولمن يوجه هذا الإنتاج من خلال ما يعرف بالاقتصاد الحقيقي أو العيني لإشباع الحاجات بطريق مباشر' السلع الاستهلاكية' أو بطريق غير مباشر'السلع الاستثمارية' وتتلخص الأصول العينية في شكل الاراضى والمصانع والطرق ومحطات الكهرباء وأراضى زراعية ومراكز بحوث إضافة إلى القوى البشرية والمعرفة ويعد الاقتصاد العيني الثروة الحقيقية للشعوب ومقياس تقدم الأمم. وحيث لايوجد أمة ،أو أفرادا،على وجه المعمورة يمكنها إنتاج كل شئ، لذا نشأت عملية التبادل على مستوى الأفراد والشعوب لإشباع الحاجات المتعددة والمتنوعة والمتجددة لدى البشر، فعرف التاريخ الاقتصادي المقايضة وتبادل السلع بالسلع إلا أنها لم تكفى لسد الاحتياجات ولم تساعد على نهضة الأمم ولم يستسلم العقل البشرى لهذه الحدود فشهد الفكر الاقتصادي تطويرا كبيرا في أساليب التبادل السلعي والخدمي لتسهيل التعامل في الثروة العينية وظهور ما يسمى بالأصول المالية في إطار خلق حقوق على الثروة العينية،

فالأصول المالية أصبحت ممثلا للأصول العينية. ومن ثم أصبح كل من الأصول الحقيقية والأصول العينية على درجة عالية من الأهمية في الاقتصاد القومي والعالمي، وتفرض هذه الأهمية العمل على زيادة الأصول الحقيقية لسد الحاجات المختلفة والمتجددة والعمل على نمو الأصول المالية بما يتوازن مع الأصول الحقيقية وربط دوائر الإنتاج بدوائر المال، وان حدوث اى اختلال بينهما يؤدى إلى حدوث المشكلات والأزمات التى تهدد ما حققه الإنسان من انجازات حضارية في تاريخ البشرية .وكانت هذه المشكلات وما تزال' تتخذ أشكال التضخم وارتفاع الأسعار لعدم كفاية تيار السلع الحقيقية أمام تيار التدفقات المالية، أو شكل الركود وعدم القدرة على تصريف تيار السلع الحقيقية وانخفاض أسعارها، أو الركود التضخمي الذي يجمع بين النقيضين. ومع التوسع المفرط في تيار التدفقات والأصول المالية والسعي واللهث وراء تحقيق الأرباح الطائلة من التجارة في الأصول المالية وإعادة تدويرها وخلقها وظهرت مشكلات السيولة وأزمات الثقة والتلاعب والفساد وكل منها كفيل بهدم المؤسسات الاقتصادية القائمة.

من خلال هذه الورقة البحثية نريد أن نعرج عن:

أولا :مفهوم الاقتصاد الحقيقي.

ثانيا :مفهوم الاقتصاد الافتراضي

ثالثا : العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي والاقتصاد الافتراضي.

رابعا : الاقتصاد الافتراضي وواقع الاقتصاد الجزائري.

خامسا : أثار الاقتصاد الافتراضي .

أخيرا خاتمة تحتوي على عيوب وايجابيات هذا الاقتصاد مع نتائج الدراسة المتوصل إليها .

أولا : ماهية الاقتصاد الافتراضي وماهية الاقتصاد الحقيقي:

ماهية الاقتصاد الافتراضي : الاقتصاد الافتراضي ذلك الاقتصاد الناجم عن مخرجات غير مباشرة قادمة من الثروات الطبيعية، ومن التبادلات التجارية والإنتاج الصناعي والزراعي وغيرهما، يأتي في صدارة هذه المخرجات الرسوم والتعريفات والجمارك والضرائب، وكل ما يأتي مقابل الخدمات والتعاملات في مختلف الأنشطة، بل إن ثمة دولا قائمة على الاقتصاد الافتراضي مثل تلك الدول التي تعيش على المعونات والمساعدات .

ولو تأملنا بنية الاقتصاد الحديث لرأينا أن مصادر الاقتصاد الافتراضي وحجم الثروات المتحصلة يفوق بشكل مذهل ذلك الاقتصاد التقليدي القائم مباشرة على عوائد الثروات الطبيعية فحسب، بل إن الاقتصاد الافتراضي استبدل موقعه، فبدلا من كونه تابعا ومتأثرا بالثروات الطبيعية، كما لو كان متطفلا عليها ومعتمدا كلية على وجودها الفعلي، تحول إلى قائد للاقتصاد التقليدي القائم على الثروات الطبيعية، وصار اقتصاد الثروات الطبيعية والصناعة والإنتاج مقيدا بآليات هذا الاقتصاد الافتراضي، فصارت تلك الآليات والعناصر المكونة للاقتصاد الافتراضي تتحكم بذلك الاقتصاد الناجم عن الثروات الطبيعية والإنتاج الصناعي والزراعي . وأكثر من هذا أسفرت تجليات الاقتصاد الافتراضي عن اتفاقيات ومواثيق وعهود تحرس إيقاع هذا الاقتصاد وتضبط أنشطته ومساراته، وقامت لأجل هذا الاقتصاد منظمات وهيئات ومجموعات دولية وإقليمية وقارية كثيرة وصلت في نهاية المطاف إلى منظمة التجارة العالمية . كما تشير إليه حكاية المياه الافتراضية في واحدة من دلالاتها إلى أن هناك ما يمكن أن نسميه بالاقتصاد الافتراضي، أي هناك تقديرات علمية حول المياه الافتراضية التي ترحل من بلد إلى آخر من خلال الاستيراد والتصدير، والمقصود بالمياه الافتراضية حجم المياه الداخلة في إنتاج جميع أنواع السلع والمحاصيل الزراعية، فالحبوب مثلا تستهلك قدرا معينا من المياه لإنتاجها، ويأتي الأرز في رأس القائمة التي تتطلب كميات كبيرة من المياه، ولذلك فالحبوب في واقع الأمر تخفي مياها تم استهلاكها لإنتاجها

لكنها غير حاضرة مباشرة في عمليات التصدير، وإن كان سبب وصولها لهذا البلد أو ذاك، والأمر نفسه ينطبق على سائر الأغذية من خضار ومعلبات، وكذلك الصفات الكثيرة دقيقها وجليلها، فالماء عنصر أساس في عمليات الإنتاج له حجمه وتكاليفه الذي قد يخضع ذات يوم لتسعير إضافي خاص به على سبيل الافتراض كجزء من تكلفة الإنتاج، وبالتالي كمياه افتراضية تم استيرادها من خلال السلع المختلفة .الشئ الذي يوضح مفهوم الاقتصاد الافتراضي.

وخلاصة القول فيما تقدم نقول بان:

الاقتصاد الافتراضي لم يعد افتراضا، وإن بدا كذلك، لأنه أصبح يشكل نسيج شبكة العلاقات الاقتصادية على مستوى الشعوب فيما بينها وعلى المستوى الدولي برمته، غير أن ذلك يجعلنا **نتساءل: إن كان الاقتصاد الافتراضي قد استنفد وضعه هذا بحكم التطور البشري والعلمي، وبحكم مصالح الشعوب وصراع القوى الدولية، وهل يمكن القول بأنه بلغ مداه تحت سقف منظمة التجارة العالمية أم تراه بسببها يواجه أزمة إجرائية تتطلب له شكلا جديدا.**

ماهية الاقتصاد الحقيقي : الاقتصاد الحقيقي «وهو ما يتعلق بالأصول العينية Real Assetsفهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر (السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية)." فالأصول العينية" هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضاً القوي البشرية. وبعبارة أخري هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. ولكنها أيضاً تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية) من مصانع وأراض زراعية ومراكز للبحوث والتطوير.. إلخ. وهكذا فالاقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها. ومن هنا ظهرت الحاجة إلي «أدوات» أو «وسائل» تسهل التعامل في الثروة العينية.

ثالثا : العلاقة بين الاقتصاد الحقيقي والمالي والاقتصاد الافتراضي.

هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه «الاقتصاد العيني أو الحقيقي «وبين «الاقتصاد المالي».

لعل أولي صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة «الحقوق» علي الثروة العينية. فالأرض الزراعية هي جزء من الثروة العينية وهي التي تنتج المحاصيل الزراعية التي تشبع حاجة الإنسان من المأكل وربما السكن وأحياناً الملبس.

ولكنك إذا أردت أن تتصرف في هذه الأرض فإنك لا تحمل الأرض علي رأسك لكي تبيعها أو تؤجرها للغير، وإنما كان لابد للبشرية أن تكتشف مفهوماً جديداً اسمه «حق الملكية» علي هذه الأرض. فهذا

«الحق القانوني» يعني أن يعترف الجميع بأنك (المالك) الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها.

وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه «الأصول المالية Financial assets »، باعتبارها حقاً علي الثروة العينية.

ولم يتوقف تطور «الأصول المالية» علي ظهور حق الملكية أو ظهور النقود كحقوق مالية علي موارد عينية محددة أو علي الاقتصاد في مجموعه، بل اكتشفت البشرية أيضاً أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد مقصوراً علي عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول Negotiability ترفع القيمة الاقتصادية للموارد. ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول قابلة للتداول.

وبشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين:

فهي:- إما تمثل حق الملكية علي بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك).

أو تأخذ شكل دائنية علي مدين معين (فرد أو شركة).

وقد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات.

ولكن الأمر لم يقتصر علي ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد علي انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدي إلي زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور. فمن ناحية أخرى ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطي المتعاملين درجة من «الثقة» في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخري فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدي الجمهور محل مديونية عملائها. وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد. وساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة علي انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها علي الاستدامة.

وخلاصة القول فيما سبق : إذا أردت أن تتصرف في هذه الأرض فإنك لا تحمل الأرض علي رأسك لكي تبيعها أو تؤجرها للغير، وإنما كان لابد للبشرية أن تكتشف مفهوماً جديداً اسمه «حق الملكية» علي هذه الأرض. فهذا «الحق

القانوني» يعني أن يعترف الجميع بأنك (المالك) الوحيد صاحب الحق في استغلال هذه الأرض والتصرف فيها.

رابعا : الاقتصاد الافتراضي وواقع الاقتصاد الجزائري:

يمكن تفسير الاقتصاد الافتراضي الذي يمارس في البنوك والمؤسسات المالية بالمعارضة مع الاقتصاد الواقعي المنتج الذي يتمثل في القطاع الصناعي والفلاحي وقطاع الخدمات. فالقطاع الواقعي يقوم بتشغيل عمال وإنتاج مستهلكات أما الاقتصاد الافتراضي فهو يميل لاستبدال المستهلكات الحقيقية بسلع افتراضية ويعتمد في ذلك بالأساس على التداول أو المضاربة وهي عدة عمليات مالية أو تجارية الهدف منها تحقيق عائد ربحي حسب توقعات ايجابية أو سلبية حول أسعار السوق . تستعمل لفظة اقتصاد افتراضي أيضا للحديث عن الاقتصاد الذي يتواجد في عالم مثابر افتراضي ويتم فيه تبادل السلع الافتراضية مثلا في العاب الكمبيوتر.

تميزت سنوات المرحلة الأولى من القرن (21) بضياع ملامح الاقتصاد الحقيقي وكونت المضاربات والأنشطة المصرفية السريعة الربح والعائد الوجود الأكبر خلال السنوات العشر الماضية. وتكمن الخطورة الأكبر في الحجم الأكبر من الأموال التي يتم التعامل بها في الأسواق المالية سواء كانت في البورصات أو المنتجات المصرفية مثل بطاقات الائتمان والتي تقدر بأكثر من 100 تريليون دولار في السنة مقارنة مع ناتج إجمالي عالمي لا يتعدى 60 تريليون دولار.

ومع بداية مسيرة سنوات المرحلة الثانية من نفس القرن بدأت تتضح للعالم عيوب الأنظمة الاقتصادية السائدة وتعالت الأصوات المطالبة بتغيير الأنماط الاقتصادية البالية. وبقراءة متأنية لواقع الاقتصاد العالمي ستجد الحكومات والأجهزة التشريعية المختصة بالشأن الاقتصادي نفسها أمام ستة تحديات رئيسية أهمها ومن بينها الاقتصاد الوطني الذي يعمل جاهدا من اجل الخروج بسياسة تعمل على الحد من التهميش والفساد والتخفيض:

- **إصلاح أسواق المال**
- **وضبط الإنفاق**
- **وتعزيز القطاعات الإنتاجية**
- **ووقف التسيب النقدي**
- **وضبط أسعار السلع الاستهلاكية**
- **ومعالجة أزمة البطالة.**

ويتوقف تحقيق تقدم في هذه الجوانب على قدرة الحكومات على وضع تشريعات مناسبة وضبط عجز الموازنات وحل قضايا الحمائية التجارية لتسهيل انسيابية الصادرات والاتفاق على منح حرية

أكبر لأسعار الصرف ووضع أطر لحماية المستهلكين وفتح الأسواق أمام المنافسة وتنشيط قنوات التشغيل واستحداث فرص عمل أكبر. وتشير الدلائل إلى أن العالم سيواجه عاما صعبا في 2012 مع ظهور تأثير خفض الإنفاق العام لكن معظم الحكومات تقول إنها تستمر في خطتها لخفض العجز. وأشارت معظم التصريحات التي أطلقها زعماء دول العالم الكبرى إلى أنهم سيستمرون في دعم النمو وتوفير فرص عمل والدعوة للبنوك بالتوسع في الإقراض خاصة للمشروعات الصغيرة.

خامسا : أثار الاقتصاد الافتراضي :

الاقتصاد الافتراضي (Virtual Economy) هو الاقتصاد الذي يتعامل مع مال ليس موجودا على وجه الحقيقة. وهناك نوعان من الاقتصاد الافتراضي.

أما الأول : فهو معروف لدى كثير من الناس ويتعامل به مجموعة من المستثمرين عن طريق الانترنت. وواقع هذا الاقتصاد أنه يتعامل مع بضاعة وهمية يفترض البائع وجودها ويضع لها مواصفات معينة وقد يصورها ويصف لها قيم افتراضية ثم يعرضها للمزاد في الأسواق الالكترونية مثل سوق.(Ebay) ويقوم أحد الاشخاص بشراء البضاعة الوهمية ويدفع ثمنا لها حسب مقاييس وهمية. وتتراوح البضاعة الوهمية من أدوات صيد وقتال أثرية تبلغ قيمتها عشرات الدولارات الى قصر يشبه قصر سندريلا في عالم درني بقيمة مئات الدولارات، الى مراكب فضائية تزيد قيمتها على 100000 دولار وذلك ما دفع ثمنه منتج سينمائي من فلوريدا. هذا النوع من الاقتصاد لا يزال حديثا وتبلغ قيمة المال المتداول في هذه الأسواق بضع مليارات دولار. وواضح أن هذا النوع من الاقتصاد يؤدي الى وجود ثروة وتناميها دون أن يكون هناك ما يقابل هذه الثروة من بضاعة أو خدمات. ما يؤدي إلى الخروج على القاعدة، إن المال في الأصل هو أداة لتبادل البضائع والخدمات. وقد عرض أحد الباحثين صورة هذه الاقتصاد من خلال ساعي البريد الذي أنفق 700 دولار لشراء قصر افتراضي مهيب ما أدى الى عدم تمكنه من دفع أجرة شقته الصغيرة وانتهى الأمر به الى الشارع.

أما النوع الثاني : من الاقتصاد الافتراضي وهو الأهم في هذا الموضوع فهو الذي يؤدي الى ظهور الاقتصاد أكبر بكثير من حجمه الحقيقي. وهو قائم على فرضية أن المال الحقيقي لن تكون هناك حاجة لاستعماله وبالتالي فانه من الممكن التعامل بقيم افتراضية للمال. ومثال ذلك ما حصل مع الملياردير دونالد ترمب الذي كان يتعامل في السوق بمليارات الدولارات ويقوم بإنشاء المشاريع الضخمة في حين أن ثروته الحقيقية لا تساوي جزءا بسيطا من قيمته الافتراضية، وحين تعرض لمطالبة الدائنين عام 1989 كاد أن يعلن إفلاسه الشخصي إضافة الى الإفلاس التجاري .

و قد بدأت ظاهرة زيادة المال على الحجم الحقيقي للمال بشكل كبير وعلى مستوى اقتصاد الدول مع ظهور الأسواق المالية في نيو يورك نهاية القرن التاسع عشر. وقد ساعد على تأصل هذه الظاهرة لتصبح هي الشائعة.

في اقتصاد الدول ثلاثة عوامل رئيسة هي:

تقييم المؤسسات المالية بالقيمة الاسمية للأسهم،

و اعتماد قيمة الربا (الفائدة) أساسا للتحكم بحركة المال،

و فصل العلاقة بين العملات الرئيسة والذهب. ثم ان الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي ساعدت على تأصل فكرة الاقتصاد الافتراضي لدى المعسكر الرأسمالي من أجل زيادة الضغط على المعسكر الاشتراكي. ونقوم بعرض هذه العوامل بشيء من التفصيل.

<u>1 – الاسهم والاقتصاد الافتراضي:</u>

لقد أدى نظام الاسهم المالي منذ مطلع القرن الماضي الى زيادة نمو المال المرتبط بالأسهم بشكل أسرع بكثير من نمو الاقتصاد الحقيقي الذي تمثله الأسهم. ولما تعرض السوق المالي في نيويورك الى أول انهيار سنة 1929 عزا الاقتصاديون ذلك الانهيار الى الفرق الشاسع بين قيمة السوق المالية والمرتفعة جدا وقيمة الاقتصاد الحقيقي. وقد ذكرت مجلة économiques بتاريخ 1929/11/2 أن السبب الرئيسي لانهيار السوق هو الزيادة العالية لأسعار السوق مقارنة بالواقع الحقيقي للاقتصاد. ولادراك هذه الناحية فقد تبين أن أسعار السوق المالية زادت خلال الفترة ما بين 1925 و1929 بنسبة 120 %بينما لم يتعد النمو الاقتصادي للفترة نفسها 17%. وحين انهار السوق فقد من قيمته ما يزيد على ال 93%. أي عاد السوق الى ما يقارب قيمته الحقيقية. وقد حصل الامر ذاته سنة 1987 حين انهار السوق مرة أخرى حيث لاحظ المراقبون أن أسعار السوق المالي قد تضخمت بشكل كبير مقارنة مع الحجم الحقيقي للاقتصاد، حيث زاد الفرق بين الاقتصاد الافتراضي والاقتصاد الحقيقي عن 200%. ومع نهاية القرن العشرين وصل الاقتصاد الافتراضي ثلاثة أضعاف قيمة السوق الحقيقي وذلك بما عرف باسم (بالون الانترنت).

والحاصل ان القيمة الاسمية للأسهم المالية لا تعكس حقيقة الإنتاج الاقتصادي. فمن الممكن أن ترتفع قيمة الأسهم للشركة دون أن يكون هناك أي انتاج أو ربح للشركة كما حصل مع شركة أمازون حيث تجاوز سهم الشركة 300 دولار في الوقت الذي لم تحقق الشركة أية أرباح. وكما حصل مع شركة انرون حيث ارتفعت قيمة أسهمها بناءا على معلومات خاطئة عن أرباح وهمية .

ان مثل هذا التعامل المالي يجعل هناك وجهان للاقتصاد.

الأول حقيقي مرتبط بالنمو الاقتصادي والانتاج وهو القوة الحقيقية للاقتصاد.

والثاني وهمي يعكس الصورة التي يراها المجتمع المحلي والعالمي عن حالة الاقتصاد.

وحين يكون الفرق بين الاثنين بسيط لا تظهر مشاكل في الاقتصاد. ولكن حين يصبح الفرق شاسعا كما هو الحال الآن وعام 1987 وعام 1929 فان الأمر يكون خطيرا وقد يؤدي الى أثار مدمرة لسنين طويلة كما حصل مع النمور الاسيوية .

وتدرك الدول الرأسمالية حجم المشكلة وخطورتها وهي لا تنفك تضع الخطط والبدائل للحيلولة دون انهيار مدمر أو لتخفيف أثار الانهيار أو للخروج السريع بعد الانهيار. أما السبب المباشر للانهيار فيعود الى محاولة بعض المستثمرين أن يحولوا ما يملكوه من مال وهمي الى مال حقيقي. فلو افترضنا أن المال الحقيقي يشكل 10% من المال الافتراضي فان مجموع ما يمكن تحويله الى مال حقيقي لا يزيد عن 10% من المال الكلي، وباقي المال يساوي لا شيئ. ومن هنا حين يرى ملاك الاسهم أن أحد كبار المستثمرين بدأ ببيع ما يملك (لتحويل ماله الى مال حقيقي) فيسارعون الى بيع ما يملكون خوفا ان لا يبقى لهم شيئ من المال الحقيقي فيحصل الانهيار ليعود البناء الى الاساس .

و خطورة الاقتصاد الافتراضي تكمن :

في إيجاد حالة من الوهم الاقتصادي قد يصدقها ويتصرف بناءا عليها حتى كبار الاقتصاديين والسياسيين،

ما يدفعهم للقيام بمشاريع أكبر حجما من مقدراتهم الحقيقية.

وقد تكون لمثل هذه الاعمال أثار ايجابية مؤقتة خاصة اذا كانت هذه المشاريع داخلة في حقل التنافس مع الغير وقد استفادت أمريكا بشكل كبير حين كانت في صراع مع الاتحاد السوفياتي .حيث كان الاتحاد السوفياتي يستعمل المال الحقيقي في أعماله ومشاريعه، وكانت أمريكا تستعمل الاقتصاد الوهمي. ولكن حين تتعرض الدولة الى أزمة مالية أو سياسية يفوق حجمها حجم الاقتصاد الحقيقي فان الوهم قد يدفع الدولة الى مغامرة خاسرة. وقد تعمد الدول الى خلق أزمات فعلية لدول أخرى تعتمد على الاقتصاد الافتراضي في دائرة الصراع معها.

<u>2 – الربا والاقتصاد الافتراضي:</u>

ان غاية السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي هي المحافظة على أعلى مردود انتاجي وتوظيفي واستقرار الأسعار. ويتم تحقيق ذلك من خلال آلية قائمة على التحكم بقيمة الربا زيادة أو نقصانا. فحين يحصل ركود في الاقتصاد تعمل الدولة على خفض قيمة الربا من أجل تشجيع الاقتراض وزيادة الطلب على الحاجات. وبالمقابل يتم رفع قيمة الربا للحد من التضخم المالي. والمهم هنا هو أدراك أهمية الربا بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي باعتباره أهم أداة للتحكم بالاقتصاد. ومن هنا كان انتشار المؤسسات المالية

التي تقدم خدمات القروض للأفراد والشركات والمؤسسات وحتى للحكومات نفسها .وضمن هذا الاقتصاد الربوي تكون حركة المال باتجاهين اتجاه الايداع والتسديد من المستثمر للبنك أو اتجاه الاقراض من البنك للمستثمر. وباستثناء الحالات التي تكون نسبة التضخم أعلى من نسب الفائدة خلال فترة السداد فان كمية المال المتجه باتجاه البنك تكون أكثر بشكل مطرد من كمية المال المتجه باتجاه المستثمرين. فاذا كان المال الحقيقي هو المال الذي يتعامل به المستثمر لزيادة الانتاج والمحافظة على استقرار الاسعار حسب ما تقتضيه السياسة المالية فان هذا المال سيكون بالتأكيد أقل بكثير من المال الذي يتجمع لدى البنوك. ومن هنا يظهر الفرق بين المال الحقيقي والمال الافتراضي. وهناك حالتان تؤديان الى حصول هذه الظاهرة .

الحالة الأولى : حين يقوم البنك بعملية الإقراض.فلو فرضنا أن البنك قدم قرضا بقيمة 100مليون دولار بربا مقداره 5% لمدة 20 سنة. ولو فرضنا أن التضخم خلال هذه الفترة كان 2% فان نسبة الربا الحقيقية تكون 3%. ولو فرضنا كذلك أن المال المقترض (100 مليون) أنفق على مشاريع استهلاكية ومشاريع إنتاجية ربحية بحيث حقق ربح إجمالي 2%. أي أن القيمة الإجمالية التي سترد إلى البنك تساوي 103 مليون دولار في حين أن المال الحقيقي تساوي 102 مليون. بمعنى أن هناك [1] مليون دولار في حساب البنك ليس له ما يقابله في الواقع وهذه الزيادة هي عين الربا الذي يزيد على حساب المال فقط كما ورد في الأية الكريمة (وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رِبًا لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِنْدَ اللَّهِ). واذا علمنا أن أكبر المقترضين في العالم هي الحكومات التي تقترض لسد الحاجات وليس للإنتاج فان نسبة ما يتجمع من الربا يكون أعلى بكثير من نسبة ال (1%) في المثال السابق. ومن هنا فان المال الربوي الزائد عن الحجم الحقيقي للمال خلال فترة زمنية محدودة يصل الى مئات المليارات من الدولارات وقد يصل الى ضعف كمية المال الحقيقي. ويكفي أن نعلم أن نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في أمريكا مثلا كانت بمعدل (3.5%)خلال ال (30) عاما الماضية، بينما كان معدل الربا الفعلي أكثر من .(8%)ما يعني أن المال الافتراضي خلال ال (30) عاما الماضية زاد على (135%)من قيمة المال الفعلي. أي لو أن القيمة الفعلية للاقتصاد الأمريكي كانت (5) تريليون دولار فان القيمة الربوية الزائدة عن القيمة الحقيقية تكون (6.75) تريليون دولار. ما يجعل قيمة المال الافتراضي (11.75) تريليون .

<u>أما الحالة الثانية :</u> التي تؤدي الى زيادة وهمية في المال الربوي فتكون حين يودع المستثمرون أموالهم لدى البنوك من أجل الاستثمار في الربا. فلو أن المستثمر أودع لدى البنك (100) مليون دولار بربا قيمته (5%) بعد احتساب التضخم، ولمدة (10) سنين. فان قيمة المال المستثمر تصبح (150) مليون. وحتى لا يخسر البنك يقوم بدوره باستثمار ال (100) مليون دولار ولنفرض أنه حصل على نسبة (7%) أي ما قيمته (170) مليون. فلو كان جزء من استثمار البنك إنتاجيا بنسبة (5%) والباقي زيادة ربوية فان ما مجموعه (20) مليون دولار يكون مالا ربويا محضا لا مقابل له في الواقع. والحقيقة أن أكثر البنوك لا تستثمر أموال المستثمرين في عمليات إنتاجية، إنما تقوم باستثمارها لدى

بنوك أخرى وهكذا قد تحتوي سلسلة الاستثمارات على عدة بنوك ما يجعل المال الوهمي يزيد بشكل مطرد .

و سواءا كانت زيادة المال على الوجه الأول أو الثاني فان المحصلة ان كمية المال الذي يتجمع لدى البنوك أكثر بكثير من كمية المال الحقيقي والذي يمثل الإنتاج. إلا ان الذي يساعد على استمرار هذه الزيادة المطردة بالمال الوهمي هو عدم ظهور حاجة ملحة لسحب أموال كثيرة من البنوك مرة واحدة. وحين يحصل أن يتعرض أحد البنوك لضغط المستثمرين والمودعين لسحب كمية تفوق كمية المال الحقيقي فان البنك سرعان ما ينهار لعدم مقدرته تلبية حاجة الزبائن كما حصل مع بنك بوسطن أوائل الثمانينات من القرن الماضي. هذا اذا لم تتدخل الحكومة لإنقاذ البنك ودعمه بأموالها. واذا كانت المشكلة عامة في أكثر من بنك فان الدول ألكبري تعمد الى طبع وضخ أموال تتناسب مع حجم المال الوهمي. وهذا من شأنه أن يؤدي الى تضخم هائل وهبوط بالأسعار وضعف بالإنتاج وقد يؤدي الى كارثة مالية هائلة. ويكفي أحيانا لحصول مثل هذه الكوارث أن يتحرك المودعون للمطالبة بسحب جزء كبير من أرصدتهم في وقت واحد.

3 – فصل العلاقة بين العملات الرئيسة والذهب :

ما كان يمكن للاقتصاد الافتراضي أن يصبح ظاهرة أصيلة ويشتري بالشكل الذي رأينا لو أن العملات الرئيسة كالدولار بقيت مرتبطة بالذهب حسب ما قررته اتفاقية Bretton Woods سنة 1944. فقد حددت الاتفاقية أسس واضحة لسعر صرف العملات مقابل الذهب ضمن تذبذب لا يزيد عن (1%). كما حددت أسس تبين كيفية تحويل العملات الى الذهب. فمع وجود مثل هذا القانون لا يمكن لأي دولة أن تسمح لاقتصادها أن يظهر على وجه أكثر من حجمه الحقيقي لأن ذلك سيكلفها مخزونها من الذهب وقد لا يكفي المخزون مطلقا حسب ما رأيناه من أرقام خيالية للاقتصاد الافتراضي. ولكن حين انقلبت أمريكا على اتفاقية Bretton Woods وحررت ألدولار من الذهب أطلقت العنان لأسعار السوق دون أي قيد. ولم تكتف أمريكا بذلك بل عادت وفصلت العلاقة بين المال والاقتصاد، فصار من الممكن للمال أن ينمو ويزداد بسرعة أعلى بكثير من سرعة نمو الاقتصاد. فكان هذا الفصل بين المال والذهب من جهة، وبين المال والنمو الاقتصادي من جهة أخرى هو الذي مكن من وجود الاقتصاد الافتراضي ونموه الى درجة هائلة.

سادسا : خاتمة عامة :

وخلاصة القول هل الاقتصاد الافتراضي يعتبر عامل قوة أو عامل ضعف لدى الدول والجزائر طبعا ؟ مما لا شك فيه ان الاقتصاد الافتراضي يؤدي الى ظهور الدولة بمظهر القوة ما يمكنها من المناورة والتهديد والتأثير على الدول الأخرى، وقد يمكنها من تدمير اقتصاد دول بالكامل خاصة اذا كانت تلك الدول تستعمل اقتصادها الحقيقي أو كانت أقل قدرة من الدولة المهاجمة.و الجزائر هل باستطاعتنا مواجهة مثل هذه الاقتصاديات المبنية على القوة والسيطرة والهيمنة والنفوذ وكذلك قنوات التوزيع من وسائل مختلفة خاصة النقل والحماية الاقتصادية وغيرها لذا لابد من مواكبة التطور الحاصل في العالم من تغيرات. لا تزال أمريكا تستعمل الاقتصاد الافتراضي للتأثير على أوروبا

واليابان والصين وغيرها. إلا ان الاقتصاد الافتراضي يشكل عائق لهذه الدول. ففي الوقت الذي يشكل فيه مظهر قوة، فهو كذلك يشكل مقتلا لهذه الدول. وذلك انه في حال تعرض الدولة إلى أزمة حقيقية سواءا بسبب الكوارث أو الحروب بحيث تستهلك الأزمة ما يعادل الاقتصاد الحقيقي للدولة فان اقتصاد الدولة سيصاب بالإفلاس .

و الحاصل أن الدول الرأسمالية الكبرى مثل أمريكا وأوروبا قد بنت اقتصادها الضخم على أساس الاقتصاد الافتراضي . والأهم من ذلك أن هذه الدول لا يمكنها التراجع لإعادة بناء اقتصادها على شكل آخر. فالسياسة المالية كلها قائمة على الربا، والثراء الفاحش والزيادة المطردة للمال أصبحت هي الغاية الوحيدة للسياسة المالية والاقتصادية. ومن هنا لا يمكن تصور إعادة بناء الاقتصاد في الدول الرأسمالية ليصبح أقرب للواقع. وبالتالي يبقى معرضا للمحق والانهيار. والله يقول: "الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لا يَقُومُونَ إِلا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ" ويقول: "يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ" وصدق الله تعالى بقوله " أَفَمَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانٍ خَيْرٌ أَمْ مَنْ أَسَّسَ بُنْيَانَهُ عَلَى شَفَا جُرُفٍ هَارٍ فَانْهَارَ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ"

المراجع المعتمدة :

1. د.محمد جيلاني الاقتصاد الافتراضي – مقدمة .
2. من وحي الأزمة الاقتصادية من الاقتصاد المنتج إلى الاقتصاد الافتراضي أو العولمة والرأس مال الطفيلي الاثنين, 31 /2012/01 21:40 Tunismart.
3. ويليام فاف – الاقتصاد الافتراضي وارتفاع أسعار النفط – جريدة القدس العربي.
4. أزمة الاقتصاد الافتراضي – محمد برهان / رئيس التحرير التنفيذي
5. أوزوالدو دي ريفيرو ترجمة: نقولا عزقول – خرافة التنمية الاقتصادية.. اقتصاديات مستنفذة في القرن الحادي والعشرين – الناشر: الشركة العالمية للكتاب، بيروت – (مجلة العصر عرض: أحمد دعدوش)
6. الاقتصاد الافتراضي – كمال عبد الرحمن – البيان الاقتصادي- تاريخ الاطلاع 02 /2012/01.
7. إستراتيجية 2015 والاقتصاد الحقيقي – دبي التركيز على تعديل الإستراتيجية. مجلة الخليج العربي 2010/09/29 .
8. كيف تؤثر الأزمة المالية في الاقتصاد الحقيقي مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية جون ريد. ترجمة نسرين ناضر. 2008/10/26.
9. أصحاب الياقات البيضاء والاقتصاد الاسمي جريدة الرؤية الاقتصادية مقال نشر في10 يناير 2011 .
10. . edubourse.com philrr.blog.lemonde.fr/2009/02/23/économie-virtuelle-et-réelle/, alternatives-economiques.fr/la-tyrannie-des-marches--essai-sur-l-économie-virtuelle--henri-bourguinat_fr_art_82_8049.html, linternaute.com/dictionnaire/fr/définition/spéculation/, doroob.com, aljazeera.net